يشرك به وقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو اخذ بنواصيهم
الله تعالى بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم رواه مسلم والحرص
على تحسين التوبة وتحاسنها اي ما يتحقق به المحاسن حيث ذكرت
سنت الرجعة لقنوط عما فعلت فتصل وبعضي عند فصلا منه تعالى وهي
اي التوبة الندم على المعصية من حيث انها معصية فالندم على شرب
الخمر لا ضراره بالبدن ليس بتوبة ويتحقق بالاقلاع عن المعصية والعزم
ان لا يعود اليها بتدارك ممكن التدارك من الحق الذي يمكن عنها
كحق القذف فبتداركه بتمكين مستحقه من المقذوف او ورثته ليستوفي
فيه او يبرئ منه فان لم يمكن تداركه لحق كان لم يكن مستحقه موجودا
سقط هذا الشرط كما يسقط في توبة معصية لا يبتنا عنها حولا دمي
وكذا يسقط شرط الاقلاع في توبة معصية بعد الفراغ منها كشرب
الخمر فالمراد بتحقق التوبة هذه الامور انها لا تخرج فيما يحصل به
عنها الا انه لا بد منها في كل توبة وفي نسخة والاستغفار عقب
قوله بالاقلاع ولا حاجة اليه مع ما ذكر وتصح التوبة ولو بعد
جهاعن ذنب ولو كان صغيرا مع الاصرار على ذنب
اخر ولو كان كبيرا عند الجمهور وقيل لا يصح بعد نقضها بان
عاد الى المتوب عنه وقيل لا يصح عن صغير لتكفيره باجتناب الكبير
وقيل لا يصح عن اخر من هنا وهو الامساك اي من اجل ذلك ذنب
مع الاصرار على كبيرة او شكت في الحاء اما مور به ام منهي
عنه فانسه عنه حذرا من الوقوع في المنهي عنه ومن ثم اي
من هنا وهو الامساك اي من اجل ذلك قال الشيخ ابو محمد

الجويني في الموضح يسن الغسل عسله اي قبل ان يكون ماموريا
بها ام لا فيكون منهيا عنها لا يسن خوف الوقوع في المنهي
عنه وعبره قال بغسل لان الثليث ماموربه ولم يتحقن قبل هذه
العسله فيأتي بها وكل رابع في الوجود ومن جملته الخاطر وفعله
وتركه بقدرة الله تعالى وارادته هو خالق كسب
العبد اي فعله الذي هو كاسبه خالقه كما بين ذلك قوله
قدرة له قدرة في استطاعة عبد تصلح للكسب لا للابداع
بخلاف قدرة الله تعالى فانها للابداع لا للكسب فالله تعالى
خالق غير مكتسب والعبد مكتسب غير خالق فيثاب
ويعاقب على مكتسبه الذي يخلقه الله تعالى عقب قصده له
وهذا اي كون فعل العبد خالق لفعله لانه يثاب ويعاقب عليه
وبين قول الجبرية انه لا فعل للعبد اصلا وهو الة محضة كالسكين في
يد القاطع ومن ثم اي من هنا وهو ان العبد مكتسب لا خالق يكون
قدرته للكسب لا للابداع فلا يوجد الا مع الفعل اي من اجل ذلك
نقول الصحيح ان القدرة من العبد لا تصلح للضدين اي
للتعلق بهما وانما تصلح للتعلق باحدهما الذي يقصد وقيل يصلح للتعلق
بهما على سبيل البدل اي يتعلق بهذا بدلا عن تعلقها بالاخر وبالعكس
اما على القول بان العبد خالق لفعله فقدرته كقدرة الله تعالى في وجودها
قبل الفعل وصلاحيتها للتعلق بالضدين على سبيل البدل والصحيح
ايضا ان المجبر من العبد صفة وجودية تقابل القدرة
تقابل الضدين لا تقابل حضور العدم والملكة

Copyright © King Saud University